

آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة 2008-2015

Supporting mechanisms of the Algerian foreign exchange reserves in light of the decline in world oil prices during the period 2008-2015

ركي أحسن

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت سكيكدة

غريبي أحمد

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الدكتور يحي فارس المدية

ملخص:

يتمثل الهدف من الدراسة في وضع مجموعة من الآليات الممكنة اتخاذها للحفاظ على مستوى مقبول من الاحتياطات النقدية الأجنبية في ظل تراجع أسعار البترول على المستوى العالمي، فقد كانت الدولة تعاني نقص في احتياطي الصرف خلال فترة التسعينات، ولكن مع الطفرة النفطية 2003-2014 و ما صاحبها من سياسات توسعية، تبين أنه من الضروري الاعتماد عليها في تكوين اقتصاد قادر على تحمل الصدمات الخارجية، والخروج من دائرة الاعتماد الكلي لمداخيل النفط التي تبين أنها غير مستقرة، إضافة إلى إمكانية نفاذها أو إحلالها ببدايل أخرى، مما يتحتم علينا ضرورة استفادة الأجيال المستقبلية منها بشكل يرقى إلى تكوين اقتصاد متنوع يعتمد مؤهلات بشرية عالية .
الكلمات المفتاحية: الاحتياطات الأجنبية، سياسات توسعية، أسعار البترول، الصدمات الخارجية.

Abstract:

The aim of this study is to determine the necessary short and long-term mechanisms to maintain an acceptable level of foreign exchange reserves, given the decline in oil prices on the global level. Recently, the State suffers from a shortage in foreign exchange resources. With the oil boom of 2003-2014 and the expansionary policies, it turns out that it is necessary to build an economy capable of coping with external shocks, and to be independent of oil revenues, proved to be unstable and not renewable. Thus, we have to think of other alternatives and to consider future generations by building an economy, which relies on different skills

Key words: Foreign reserves, expansionary policies, oil prices, external shocks

تمهيد:

لم تكن الجزائر في مأمن من تداعيات انخفاض أسعار البترول خلال الثمانينات من القرن الماضي فرغم انتهاجها للاقتصاد المخطط الذي يعتمد على تدخلات الدولة المباشرة في الاقتصاد قد أوقعتها في مديونية كبيرة واقتصاد غير متوازن، ولم تفلح في بناء اقتصاد قادر على مواجهة الصدمات الخارجية، كما أن تدخلات صندوق النقد الدولي عبر برامج الإصلاح الهيكلي أدت إلى آثار بالغة الخطورة على الاقتصاد، ولم يكن الحل هو تصفية المؤسسات العمومية بقدر ما كان دخول الجزائر في اقتصاد السوق لغرض مواكبة التطورات الدولية والاستفادة من الإمكان من انتهاج اقتصاد قائم على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يملكها القطاع الخاص بقادرة على مواجهة التداعيات السلبية للأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات الدول في ظل التحرير المالي و التجاري.

لقد أدى استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2003 إلى تحسن وضعيية الاقتصاد الجزائري، وساعد هذا الارتفاع خروج البلد من أزمة المديونية وتسديد جميع التزاماته، وبناء احتياطات من النقد الأجنبي تلامس احتياطات الدول المتقدمة، ومن

ثم سارعت الدولة إلى انتهاج سياسات توسعية ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وقد كانت معظم هذه الاستثمارات في البنية الأساسية.

وتعد وفاة الاحتياطات النقدية الأجنبية للجزائر الركيزة الأساسية في تحديد مستقبل الاقتصاد بفضل تحقيق زيادات هامة من عائدات المحروقات وتوسع في هذه الفترة إلى زيادة الإنتاج في وقت تتناقص فيه طاقة حقولها الحالية، وقد طرحت مناطق للتنقيب عن النفط والغاز، لكنها لم تتمكن من إرساء سوى عدد قليل منها.

فاعتماد الجزائر على العائدات النفطية جعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية والداخلية فانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من سنة 2008 و 2009 ثم من 2014 إلى غاية الحالة الراهنة أدى ذلك إلى تعرضها إلى انخفاض سريع في احتياطي الصرف من سنة إلى أخرى جعل اقتصاد البلد في وضع مضطرب إزاء مسايرة خطط التنمية الطموحة وبين توفير الضروريات الملحة، كما أن انتهاج سياسات انكماشية غير مرغوبة فيها قد تحدث آثار بالغة الشدة على التوازنات الاقتصادية، مما يتعين وضع سياسات اقتصادية مناسبة قصد الاحتفاظ بمستوى مقبول من احتياطي الصرف لتأمين تسرب التدفقات التجارية والمالية المناسبة للاقتصاد، والوفاء بالتزاماتها الخارجية والداخلية، مما يطرح تساؤلا هاما حول مستقبل دعم الاحتياطات النقدية الأجنبية، وعليه، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة السؤال التالي:

ما هي آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل استمرار تراجع أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2008-2015؟

وللإجابة على هذا السؤال قُسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء كالتالي:

أولاً: الإطار النظري؛

ثانياً: الإطار التطبيقي؛

ثالثاً: النتائج ومناقشتها.

أولاً- الإطار النظري:

1- الاحتياطات الدولية:

قدّم كل من "سامويلسون" و "نورد هاوس" تعريفاً للاحتياطات الدولية مفادها أنها تتمثل في قدر معين من الذهب والعملات الدولية الأخرى إضافة إلى حقوق السحب الخاصة، لاستخدامها من قبل الدول لمواجهة صعوبات ترتبط بميزان المدفوعات، ويعمل الاحتياطي الدولي بمثابة نقود دولية، وإذا كانت الدولة مؤهلة للسماح بتعويم سعر الصرف بما دون قيود فإنها تحتاج إلى الحد الأدنى من الاحتياطي¹.

كما توضح الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على أنها "الأصول الخارجية تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية، وتشكيل أساس يستند إليه في الاقتراض الخارجي².

- الاحتياطات الدولية الصافية:

هي عبارة عن إجمالي الاحتياطات الدولية مطروح منها الالتزامات الأجنبية القصيرة الأجل، فإذا كانت الدولة تملك مخزون هام من الاحتياطات الدولية غير أن عليها ديون كثيرة فيكون هذا المؤشر مظلّل عند المقارنة بين الدول، فكثير من الدول تقوم بعرض هذا المؤشر كدليل عن السيولة الدولية للدولة أي أن:

الاحتياطات الدولية الصافية = إجمالي الاحتياطات الدولية - الالتزامات الأجنبية قصيرة الأجل

- إجمالي الاحتياطات الدولية الحقيقية:

وهي الاحتياطات الدولية الإسمية بالدولار الأمريكي المكمّشة بمؤشر أسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم إزالة التشوهات السريعة عن طريق المكّمش عن مؤشر الاحتياطات الدولية الإسمية، والذي يعبر عن القدر الشرائية الدولية لهذا المخزون، وتقوم البنوك بنشر هذا المؤشر دورياً.

- الاحتياطات الدولية الصافية الحقيقية:

وهي أهم مؤشر يتعلق بما تمتلكه السلطات النقدية فعلا من النقد الأجنبي والذي يعبر فعلا عن ملائمتها فتقوم باستبعاد التغيرات السريعة عن مؤشر الاحتياطات الدولية الصافية.

2- السيولة الدولية:

وهي تلك الاحتياطات الرسمية لدى البنك المركزي تشمل الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية وكل التسهيلات الائتمانية وقد تتوسع لتشمل جميع وسائل الدفع الدولية التي تحظى بالقبول العام بما فيها الأصول القابلة للتحويل بسرعة إلى سيولة حاضرة قصد استعمالها عند حدوث عجز طارئ أو مؤقت في المدفوعات الدولية.³

فالسيولة الدولية تختلف عن الاحتياطات الدولية في كونها تشمل على أصول عملات أجنبية لدى الحكومة، إضافة إلى الاحتياطات الدولية، كما أنها تتعلق بكل المستحقات والالتزامات الخاصة بالبنك المركزي والحكومة من العملات الأجنبية تجاه المقيمين وغير المقيمين.

3- إدارة الاحتياطات الدولية:

وهي عملية تكفل للدولة السيطرة وتوفير قدر كاف من الأصول الأجنبية الرسمية بصفة دائمة بغية تحقيق أهداف محددة مع تجنب المخاطر المصاحبة لها، حيث تزيد القدرة على تحمل الصدمات، وقد ظهرت أهمية إدارتها نتيجة التجارب التي أدى فيها ضعف ممارسات إدارة الاحتياطات مع اقترانها بالمخاطر إلى تقييد قدرة السلطات النقدية على الاستجابة بفعالية للأزمات المالية مما ينتج عنه تكاليف عالية على وضعية المالية العامة، ومن بين تلك الأهداف ما يلي:⁴

- القدرة على التدخل لدعم العملة المحلية مع دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف؛
 - القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية في أوقات الأزمات عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية، مع إظهار الثقة في الأسواق المالية على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية؛
 - تلبية الاحتياطات من النقد الأجنبي مع الوفاء بالتزاماتها عن الدين الخارجي، وإمكانية الحصول على القروض بشروط ميسرة.
 - مما سبق فإن السياسات الملائمة في مجال إدارتها واختيار الاستثمارات المهمة والمدة المقبولة تساعد في حماية الأصول وضمان توفيرها في الوقت المناسب مع الحفاظ على الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي.
- مما سبق يمكن تعريف الاحتياطات الدولية على أنها الدوائع والسندات بالعملة الأجنبية، ومع ذلك فإن المصطلح الأكثر استخداما يشمل احتياطات الذهب، وحقوق السحب الخاصة، ومراكز احتياطي صندوق النقد الدولي، ويطلق عليه أصول الاحتياطي في ميزان المدفوعات حيث يقع ضمن الحساب المالي فهو جزء مهما في وضع الاستثمار الدولي للدولة.

4- بعض الدراسات السابقة:

- دراسة **M S Mohanty, Philip Turner** سنة 2007 بعنوان "تراكم احتياطات النقد الأجنبي في الاقتصادات الناشئة، مدلولاتها بالنسبة للداخل": وقد هدفت هذه الدراسة إلى تبيان بعض الآثار الداخلية والتدخلات الضخمة التي تمت حديثا في الاقتصادات الناشئة التي شملت كبح ارتفاع قيمة العملة على مدى السنوات الخمس الماضية في العديد من البلدان حيث اعتمدت على سياسة نقدية استيعابية، أدى هذا إلى فترة طويلة من انخفاض أسعار الفائدة، واستخدام آليات مختلفة للسيطرة على التضخم، والحد في نفس الوقت من المعضلات المالية التي تشهدها البنوك المركزية، ومع ذلك يمكن للتراكم احتياطات النقد الأجنبي أن تؤدي خلال فترة طويلة إلى مخاطر أخرى من التضخم، بما في ذلك تكاليف مالية عالية للتدخل، الاختلالات النقدية، ارتفاع تكاليف الاستدانة في أسواق الديون والأصول، والسيولة الزائدة في الجهاز المصرفي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن حجم ومدة تراكم الاحتياطي الأخير في تزايد وأن هذا الاتجاه سوف يستمر لعدة سنوات دون وجود أي تأثير خطير على التضخم، ومع ذلك فيمكن للزيادة أن تكون معضلة بالنسبة للسلطات النقدية ويكون لها أثرها على الميزانيات العمومية وزيادة توسع الائتمان بسرعة في بعض البلدان الناشئة، واختلالات في القطاع المالي تدريجيا يمكن أن يؤدي إلى تقويض كفاءة الوساطة المالية.⁵

- دراسة **Edouard Vidor** تحت عنوان "تراكم احتياطات النقد الأجنبي هل هي مؤشر للأزمة": حيث هدفت هذه الدراسة إلى أن النمو السريع في احتياطات النقد الأجنبية في بعض الدول الناشئة يعتبر كمؤشر للثروة يعتمد في الغالب على استراتيجية زيادة الصادرات لغرض تكوين ثروة وقائية من الأزمات حيث تتوقف قيمتها على ما سحبت لأجله احتياطات النقد الأجنبي، و يمكن أن تنجم على شكل من أشكال الادخار الوقائي، ولكن تراكمها تبرره الاحتياطات من الأزمات يمكن أن يكون أحد أعراض اختلال الطبيعة غير

المتوازنة للنمو، وقد توصلت الدراسة إلى أن تراكمها يؤدي إلى دعم سعر الصرف تحسبا لمخاطر الاقتصاد الكلي، وغالبا ما تؤدي زيادة التدفقات من رأس المال إلى التأثير على أسعار الفائدة، والاستثمارات، والقوة الشرائية للعملة، وقد بينت الدراسة أن الاحتياطات في البلدان الناشئة يفرض عليها زيادة الرقابة على الائتمان، فالنمو غير المتوازن يترجم عن تراكم احتياطات أو عن طريق تراكم الديون مما يساعد على زيادة الاختلالات العالمية.⁶

- دراسة زايري بلقاسم بعنوان "كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري": حيث قامت هذه الدراسة بإعطاء تحليل نظري عن الاحتياطات الدولية ومختلف المعايير والمؤشرات المعتمدة لذلك، كما تم إبراز دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، وإدارة الاحتياطي من النقدي ومجالات استثمارها، ومدى فعالية مستوياتها لإنجاح سياسات إصلاح اقتصادي في ظل انخفاض معدلات البطالة وارتفاع مستوى المعيشة، وإن كان هناك إفراط في حيازتها فما هو المستوى الأمثل لذلك؟ وقد توصلت الدراسة إلى أن احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر تفوق كثيرا المعدل الآمن، وقد تؤدي إلى تكلفة مرتفعة للاقتصاد ينبغي تقليلها إلى الحد الأدنى، بحيث يتم تعظيم الاستفادة منها بزيادة الإنتاجية عن طريق استثمار جزء منها في شكل أصول خارجية طويلة الأجل بأعلى عائد واستثمار جزء منها في أصول خارجية قصيرة الأجل بشكل حذر.⁷

- دراسة **Por Ramon Moreno** بعنوان "دور الاحتياطات الأجنبية و موارد العملات الأجنبية البديلة خلال الأزمة": حيث بينت الدراسة الدور الهام لموارد النقد الأجنبية خلال الأزمة المالية العالمية في الآونة الأخيرة، فالأزمة التي وقعت في منتصف عام 2007 أظهرت أن اقتصادات الأسواق الناشئة (EMES) كانت مرنة في تحطيم الأزمة، وقد انعكس هذا التحسن في وضع هذه الاحتياطات الأجنبية لتعويض انخفاض التمويل الأجنبي، ولتسليط الضوء على هذه الموارد تم وصف بعض الملامح الرئيسية للأزمة، والمؤشرات التي قد تعطي فكرة عن الفعالية النسبية في تسيير هذه الموارد بالعملة الأجنبية البديلة والتي تعتبر مصدر مرونة الأسواق الناشئة، وتجدر الإشارة أيضا إلى تدخل البنك المركزي على نطاق واسع في أسواق الصرف الأجنبي بالاعتماد على الاحتياطات الدولية، وتقدم التجربة مع الأزمة الأخيرة رؤى حول المزايا النسبية للاحتياطات الأجنبية مقارنة بالبدائل، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاحتياطات الأجنبية بلغت غاية من الأهمية في تلبية الاحتياجات التمويلية خلال الفترات الأخيرة من الأزمة المالية العالمية، وكانت فعالة في موازنة انخفاض تدفقات رؤوس الأموال و تجنب المزيد من الآثار السلبية، ومع ذلك تشير الأبحاث الأخيرة أن التمويل لاحتياطات المرافق وتسهيلات المقايضة كانت أكثر فعالية في تحقيق الاستقرار.⁸

ثانياً- الإطار التطبيقي:

من خلال الجانب التطبيقي سيتم الكشف عن الأسباب المؤدية إلى انخفاض أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية مع تحديد آليات لدعم الاحتياطات الدولية للجزائر في ظل انخفاض أسعارها، كما سيتم تحديد مدى وجود علاقة بين أسعار المحروقات ومستوى الاحتياطات الدولية للجزائر في ظل تذبذب أسعارها، وذلك من خلال اختبار الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

- الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة بين تحقيق انخفاض متواصل في الميزان التجاري الجزائري واتخاذ آليات لدعم الاحتياطات الدولية للجزائر، وتتفرع من هذه الفرضية الأساسية الفرضيتين الأساسيتين الآتيتين:
- الفرضية الفرعية الأولى: يؤدي انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى اتخاذ إجراءات لزيادة الاحتياطات الدولية من مصادر أخرى؛
- الفرضية الفرعية الثانية: يؤدي ارتفاع قيمة الواردات إلى اتخاذ سياسات اقتصادية وتجارية للحد من تدهور الاحتياطات الدولية للجزائر.
- الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة بين تحقيق فائض أو عجز في الحساب المالي لميزان المدفوعات الجزائري في ظل انخفاض أسعار المحروقات على المستوى الدولي وبين اتخاذ آليات للحد من انخفاض على مستوى مقبول من الاحتياطات الدولية للجزائر، وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الثانية الفرضيات الفرعية التالية:
- الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة بين زيادة أو انخفاض حساب الدخل وبين زيادة أو انخفاض الاحتياطات الدولية للجزائر؛

- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة بين مستوى المديونية الخارجية وتطبيق آليات للحفاض على مستوى مقبول من الاحتياطات الدولية؛
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة بين زيادة أو انخفاض الاستثمارات الأجنبية وبين اتخاذ آليات للحفاض على مستوى مقبول من الاحتياطات الدولية للجزائر.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لرصد الظاهرة من خلال تجميع البيانات و المعلومات، ومن خلال قراءة الدراسات السابقة محل الدراسة، وعلى المنهج التحليلي بهدف تحليل البيانات لغرض الإجابة على السؤال المطروح، وقد استُخدمت في الإطار النظري للدراسة مجموعة من الكتب والرسائل العلمية، بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على التقارير والاحصائيات الرسمية الوطنية والأجنبية، من أجل جمع البيانات والمعلومات اللازمة للكشف عن الظاهرة محل الدراسة.

أما بالنسبة للحدود المكانية فقد اعتمدت الدراسة على الاحتياطات الدولية للجزائر من خلال التقارير الرسمية للبنك الجزائري وبعض التقارير الدولية في هذا المجال، أما الحدود الزمنية فقد شملت الدراسة فترة زمنية بدأت عند حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 وإلى غاية عام 2015.

1- مظاهر انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الراهنة:

1-1 تطور اسعار النفط العالمية خلال الفترة 1973-2016:

حدثت تطورات هيكلية خلال الفترة 1973 - 1985 في أسواق النفط العالمية كان لها أثر على آلية تحديد الأسعار، وأدت إلى ازدياد أهمية السوق الفورية للنفط حيث أخذت جزءاً هاماً من النفط المتداول عالمياً سواء من دول أوبك أو غيرها تتجه إلى الأسواق خارج إطار التسعير الرسمي لأوبك مما أثر على الأسعار، وازدادت خلال تلك الفترة أهمية الأسواق المستقبلية للنفط ببدء عقود البترول ضمن نشاط سوق نيويورك للتبادل السلعي عام 1983، ولم تستطيع أوبك استعادة السيطرة على السوق والإبقاء على نظام الأسعار عن طريق نظام الحصص عام 1982 في منع الانخفاض التدريجي في الأسعار الإسمية إلى أن انحارت عام 1986⁹. وبعد أن تخلت أوبك عن نظام الأسعار الثابتة عام 1987 أصبح هناك نظام أسعار مرنة تتأثر بعوامل العرض والطلب، ومنذ عام 1998 تبنت بلدان "أوبك" استراتيجية تحقيق التوازن في السوق النفطية، وكان الهدف الرئيسي هو رفع الأسعار بعد الانهيار الكبير الذي شهدته إبان الأزمة الآسيوية فقد وصلت الأسعار إلى 12.3 دولار للبرميل¹⁰.

شهد عام 2001 تسارع الحوار بين البلدان المنتجة والمستهلكة للنفط في التوجه نحو مستوى من الأسعار يعد مقبولاً لكلا الطرفين، إلى جانب تغيرات أسعار صرف الدولار، فقد ازداد الطلب على النفط وارتفعت حصة "أوبك" في أسواق النفط العالمية من 29 % عام 1980 إلى 42 % عام 1998، ثم انخفضت عام 2002 إلى 37.6 %، كما توقفت حصة النفط في ميزان الطاقة العالمي عن الانخفاض وحافظ النفط على حصته البالغة 40 % من إجمالي إمدادات الطاقة. ومنذ عام 2003 شهدت الأسعار تطورا كبيرا ارتفعت أسعار سلة "أوبك" من 27.6 دولار للبرميل عام 2000 إلى 69.1 دولار للبرميل عام 2007 أي بمعدل سنوي بلغ 44%¹¹.

وشهدت أسعار النفط انخفاضا بداية من أوت 2008 بشدة حيث لم تتعدى 41 دولار للبرميل في شهر ديسمبر، ويرجع هذا الانخفاض الشديد إلى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على مختلف الاقتصاديات العالمية كان أبرزها في دول الاتحاد الأوروبي.

وخلال الفترة من بداية عام 2009 وإلى غاية أبريل 2011 ارتفعت أسعار النفط وكان من أهم الأسباب جوانب تتعلق بالعرض وأخرى بالطلب مثل كثافة استخدامه من قبل الاقتصاديات الناشئة والنمو السريع حيث تشير بيانات نمو استهلاك النفط للصين وحدها للفترة 2007-03 أن استهلاكها نما بـ 35% بما يقارب 9% سنويا¹² وجوانب تتعلق بالعرض تتمثل في نقص الامدادات وانخفاض نمو الإنتاج بسبب نقص الاستثمار في الصناعة النفطية والتكاليف المرتفعة خصوصا منها الطاقة التكريرية، إضافة إلى انخفاض أسعار صرف الدولار التي كانت لها أثر مباشر في ارتفاع الأسعار.

أما خلال الفترة من أبريل 2011 إلى غاية جوان 2014 فقد استقر أسعار النفط ما بين 123 إلى غاية 111 دولار للبرميل لتعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية حيث أخذ العرض يتزايد بشكل منسجم مع زيادة الطلب، وقد تنامي استخدام النفط بوصفه

- سلعة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال، وابتداء من جوان 2014 بدأت أسعار النفط في انخفاض كبير بحوالي 55% في سبتمبر 2014 ووصلت إلى أقل من 38 دولار للبرميل في ديسمبر 2015¹³ كان من أهم أسباب ذلك ما يلي:
- الفائض النفطي الموجود في المراكز النفطية من المخزون التجاري والاستراتيجي الذي يفوق 3 ملايين برميل في اليوم حاليا، مع استمرار الدول المنتجة للنفط في مواصلة زيادة إنتاجها رغم تدني الأسعار بإيجاد منافذ لغرض زيادة الاستهلاك؛
 - طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة التي رفعت من حجم إنتاجه المحلي مع تضاعف إنتاج النفط الأميركي، ووقف استيراد النفط الخفيف من دول غرب أفريقيا أدت هذه السياسة النفطية إلى فقدان دول مثل الجزائر، انغولا، ونيجيريا طلب الأسواق الأميركية لهذا النوع من النفط، وإحلاله محل الواردات، حيث خسرت هذه الدول حصتها السوقية في الولايات المتحدة لأنها كانت تصدر النفط الخفيف المماثل في النوعية للنفط الصخري؛
 - زيادة إنتاج النفط من بقية الدول مثل روسيا التي وصل إنتاجها إلى أكثر من 10.7 ملايين برميل، والمملكة العربية السعودية عند 10.300 إضافة إلى كل من كندا والعراق، مما أنشأ فائض عرض في الأسواق النفطية دون وجود زيادة في الطلب العالمي، خصوصا من الدول الاقتصادية النامية، مثل الصين والهند والبرازيل وبقية دول العالم مع ضعف في النمو الاقتصادي، إضافة إلى الزيادة في عرض النفط الإيراني مما خفض الأسعار بشكل يومي؛
 - تراجع الطلب على النفط بسبب الركود الاقتصادي في منطقة الأورو مع وجود تحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استخدام الوقود في الدول المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية؛¹⁴
 - ارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام أهم العملات الرئيسية أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية وفقدان منظمة الدول المنتجة للبترو "أوبك" لدورها الفعال وقدرتها على التأثير في الأسواق النفطية، وبالتالي التحكم في الأسعار، وتبقى الجزائر أكبر دولة متضررة في المنظمة من انخفاض أسعار البترول بعبء أسعار النفط بنسبة 40% يعود جزئيا إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، وكذلك جزئيا إلى "أوبك" التي أنتجت أكثر من توقعات الأسواق.¹⁵

2-1- آليات دعم الاحتياطات الدولية للجزائر على المدى القريب:

بوجه عام فقد انخفضت مداخيل الدولة من الصادرات النفطية وأثرت على الحساب الجاري وأسعار الصرف، وقد تؤدي إلى حدوث مخاطر شديدة على الاستقرار المالي، وفي حالة بقاء أسعار النفط العالمية لفترة طويلة في انخفاض عن المستوى المطلوب، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى التأثير على كافة النشاط الاقتصادي ويتعدى إلى الجانب الاجتماعي مما يستوجب وضع سياسات على المدى القصير ترمي لتقليل انخفاض احتياطات النقد الأجنبي من خلال ما يلي:

- ترشيد الواردات:

تشكل زيادة الواردات في السنوات الماضية خطورة كبيرة على استقرار سعر صرف الدينار، حيث ارتفعت قيمتها من 39.18 مليار دولار في عام 2008 إلى 54.9 مليار دولار في عام 2013، وأصبح الضغط على سعر صرف الدينار من الظواهر المقلقة لما لها من آثار سلبية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وفرص زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، مما أوجب اتخاذ التدابير اللازمة لترشيدها وضمان تسيير أحسن لعمليات الاستيراد، وهو ما يقتضي دراسة الواردات بحيث لا يسمح لغير الضروري في الاستيراد، رغم أن تكوين مجمل واردات الجزائر هي من التجهيزات والمواد الأولية حيث تشكل نسبة 62% لغرض تسيير قطاع الفلاحة والصناعة التي قد تساهم في توازن الاقتصاد، ولهذا السبب يصعب تقييد هذه المجموعة من الواردات، حيث أن برنامج الاستثمار في القطاع العمومي أو الخاص تستوجب استيراد مثل هذه البضائع لتشغيل المشاريع، كما أن المواد الغذائية التي تتجاوز قيمتها 9 مليار دولار ممثلة 17% من الواردات الإجمالية، تمثل أغلبيتها مواد أساسية كالقمح والسكر... الخ وهي مواد ضرورية ينبغي العمل على توفير أهمها محليا بدلا من اللجوء إلى الاستيراد.

وعادة ما تؤدي عملية ترشيد الاستيراد إلى آثار أهمها الاحتكار لبعض المواد من قبل بعض المستوردين الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انتعاش عمليات التهريب والحّد من انسياب البضائع إلى الأسواق وقلة العرض منها، وبالتالي ارتفاع أسعارها على المستهلكين وظهور سلع مغشوشة وغير مطابقة للمواصفات القياسية، مع إمكانية دخول مواد ممنوعة والتهرب من دفع الرسوم الجمركية والضرائب، لذلك وجب وضع سياسات تساهم في تقليل آثار الاحتكار وتوفير السلع في الأسواق المحلية والمواد الأولية التي تساهم في تنشيط الصناعات المحلية.

إن تشديد الرقابة على عمليات تمويل التجارة الخارجية لمواجهة كل أشكال تهريب رؤوس الأموال بدراسة الهيكل الحقيقي للواردات قبل اتخاذ قرار التخفيض، وإذا كان ارتفاع الواردات في بعض الدول يعبر عن حيوية اقتصاداتها فإن الوضع في البلد يستلزم الرفع من الواردات التي تحسن النمو الاقتصادي. كما يتطلب تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار الجزائري العمل على إجراء دراسات لتحديد أنواع السلع التي يتم استيرادها من الخارج بغرض التعرف على السلع التي يمكن تصنيعها محلياً بدلاً من استيرادها من الخارج، والقيام بالدراسات التي تحدد أنماط وسلوكيات الجزائريين ونوعية السلع المستوردة لترشيد قراراتهم الاستيرادية.

- توظيف الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية:

إن الأزمة التي تمر بها الجزائر وتأثيراتها المحتملة يكون التعامل معها بطريقة اقتصادية ملائمة لكيلا تتأثر بشكل كبير بهذه الأزمة من خلال عدة حلول اقتصادية ممكنة من خلال ما يلي:

- العمل على تنويع توظيف النقد الأجنبي الجزائري في أصول مريحة لتجنب تآكله باعتبار أن عدم توظيفه يؤدي إلى انخفاض في قيمته مما يهدد الاقتصاد الوطني في ظل تقلبات أسعار الصرف التي تعرفها السوق النقدية العالمية؛
- هناك عدة خيارات لتوظيف النقد الأجنبي الجزائري، حيث أن شراء أسهم شركات عمالية في البورصات التي أكد أنها بالرغم من تقلباتها إلا أنها تظل مستقرة، بالإضافة مطارات عمالية أو الدخول في شراكة مع كبرى الشركات العالمية من شأنه رفع احتياطي الصرف الجزائري ومضاعفة الأرباح وتغطية أي عجز مالي قد يحصل، وهو ما يجعل الجزائر دائماً تبتعد عن تأثيرات هذه الأزمة المالية؛
- ضرورة توظيف جزء من النقد الأجنبي في شراء الذهب حيث كشف أن الدول التي تعرف أزمة ديون تضطر لبيع احتياطاتها من الذهب وهي فرصة مناسبة لشركائه وحماية الاحتياطي النقدي ومضاعفة احتياطي الجزائر من الذهب الذي يبقى أحسن احتياطي للاقتصاد.

- ضبط أوضاع المالية العامة:

أعدت الجزائر موازنتها للعام 2015 وهي تفوق 109 مليارات دولار وتحمل عجزاً كبيراً مقداره 52 مليار دولار على أساس تقدير الواردات بنحو 57 مليار دولار، وستضطر الحكومة إلى سد هذا العجز من صندوق ضبط الإيرادات الذي لديه حالياً أكثر من 55 مليار دولار، وكان هذا الصندوق يمول من الفارق بين السعر الحقيقي لبرميل النفط والسعر المقدر في موازنات السنوات الماضية. وكأي أزمة فإنه من الضروري أن تلجأ الدولة إلى ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات بحيث لا تمس المقدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية التي تساهم في الرفع من النمو الاقتصادي وتقليل البطالة، فاعتماد إجراءات تقشفية في حالة استمرار تداعيات انخفاض أسعار النفط، سوف تمتد إلى الجانب الاجتماعي من خلال تقليص النفقات الاجتماعية مع الحفاظ على استقرار أسعار السلع الضرورية، والجوانب الاقتصادية من خلال وقف المشاريع التنموية التي لا تستدعي إقامتها أهمية قصوى للبلاد، ويمثل الدعم الحكومي نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي وتظهر حساسية الإنفاق الاجتماعي حين يضطر الجزائريين يوماً ما لدفع فواتير الرعاية الصحية في المستشفيات العامة وتكاليف الإسكان. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة خلال السنوات السابقة فإن النمو لم يتجاوز 3.5%، إضافة إلى احتمال تفاقم الخلل المالي وتراجع الاستثمارات وتأجيل الإصلاحات الهيكلية المطلوبة، ولذلك ينبغي مراجعة أنظمة دعم أسعار الغذاء والمحروقات.

إن كل تأخير في الإصلاحات قد يزيد أخطار الانزلاق المالي و يفاقم الحسابات الكلية، نتيجة تدهور أسعار الصرف على الرغم من تراجع الأسعار العالمية، كما يزيد الوضع سوءاً استمرار الأزمة في منطقة الأورو، مما يقلص فرص تدفق الاستثمارات الأوروبية نحو الجزائر وينعكس الوضع المالي والاقتصادي على الوضع الاجتماعي¹⁶.

كما لا يمكن للدولة لوحدها أن توفر الحلول الضرورية كلها، وفي كثير من الأحيان يظهر أن التدخلات الحكومية الماضية والتي أريد منها دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة هي غير فعالة بما يكفي للتشجيع المزيد من الشركات للدخول إلى القطاع الرسمي¹⁷، ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورها الهام في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بتقديم الدعم الفني والتسويقي. كما يمكن تنصيب لجنة تقوم بدراسة انخفاض أسعار النفط على اقتصاد الجزائر، والعمل على تبني مقاربة حذرة في تحديد سقف النفقات العمومية بالشكل الذي يوفق بين الظرف الدولي المتميز بالأزمة وتراجع أسعار النفط وبين مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلاد بما فيها حجم الدين العام الداخلي والخارجي وعائدات الجباية غير النفطية.

- مراقبة تهريب وتحويل العملات الأجنبية إلى الخارج مع دعم استقرار قيمة العملة الوطنية:

عادة ما يتم تعديل موازين مدفوعات الدول بحساب رأس المال، عن طريق استخدام أدوات تؤدي دورا بالغ الأهمية للمحافظة على استقراره وتوازنه فبحسب الأهداف والسياسة المسطرة لكل دولة، والمحددة بفترة زمنية معينة يتم تغطية العجز المسجل في ميزان المدفوعات. إن ظاهرة تهريب العملة الأجنبية في الجزائر تتم بطرق مباشرة تتمثل في دعم المستثمرين الجزائريين الراغبين في إنشاء استثمارات في الخارج وبتحويل جزائري، وبسبب قيام بعض شركات الاستيراد والتصدير بتضخيم فواتير مختلف السلع التي تستوردها من مختلف مناطق العالم، فإن أهم الاجراءات للحد منها تتمثل فيما يلي:

- متابعة ومراقبة تحويل العملة الأجنبية من البلاد من وإلى الخارج، حيث أدت زيادة ظاهرة تهريب العملة من طرف شركات الاستيراد والتصدير، وفي ظل غياب قنوات رسمية على شكل صرفات لتداول العملة الأجنبية إلى خروج عملات أجنبية كان من المفروض استثمارها في الداخل، حيث تفتقر الجزائر إلى آليات ومؤسسات رسمية لتحويل العملة الأجنبية، مثل مؤسسات الصرافة التي يقتصر دورها في صرف العملات وفق سعر السوق، وهي الآلية التي تعتمد عليها مختلف دول العالم لمواجهة ظاهرة تهريب العملة إلى الخارج، الأمر الذي ساهم في تداول العملة الأجنبية في السوق الموازية؛
- العمل على فتح تحقيقات موسعة تستهدف المستوردين الذين يخالفون القانون بعدم تحويل أرباحهم بالعملية الأجنبية إلى الجزائر من خلال تهريبهم من إعادة تحويل أموالهم التي يتم تحويلها من بيع سلعهم في الخارج، حيث ثبت وجود عمليات تضخيم للفواتير من طرف المستوردين الجزائريين الذين استغلوا تجارة الصرف في السوق الموازية، وهي العملية التي تكررت في عدة عواصم أوروبية خاصة في فرنسا وإسبانيا، وهو ما يفسر الحركة الكبيرة للعملة الأجنبية في السوق السوداء؛
- التركيز في تحسين أداء وضبط الرقابة من أجل محاربة التحايل والتدليس والتصريح الكاذب بقيمة البضائع في عمليات المبادلة في إطار التجارة الخارجية؛
- الحفاظ على القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالعمل على استقرار أسعار الصرف خارجيا ومتابعة التزامات الدولة ووضع المديونية الخارجية مع تسيير وتنفيذ العقود والاتفاقيات المتعلقة بالاستدانة.

يعد تخفيض قيمة العملة الوطنية إحدى الطرق الواردة للتعامل مع الاختلالات الخارجية والحد من فقدان الاحتياطيات وتعزيز القدرة التنافسية وتحسين وضع ميزان المدفوعات، كما يعد سعر الصرف الحقيقي التنافسي عاملا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي، إلا أن العديد من البلدان تحاول تجنب تخفيض قيمة العملة لأنها عادة ما تؤدي إلى زيادة أسعار الواردات ورفع تكاليف المعيشة خصوصا في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية، إلا أن ذلك يتوقف على أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى زيادة أكبر في الصادرات أم العكس.

ولا تعتبر تخفيض قيمة العملة هي الطريقة الوحيدة التي يعتمد عليها في معالجة الصدمات الخارجية، فيمكن للاقتصاد أن يستعيد القدرة التنافسية من خلال السياسات الانكماشية التي تساهم في وصول التضخم المحلي إلى مستويات أقل من التضخم الذي يعاني منه الشركاء التجاريين.

فالعمل على إحداث إصلاحات اقتصادية ومالية تؤدي تدريجيا إلى زوال السوق الموازية التي تمتص سنويا موارد مالية هامة بالعملية الصعبة، إذ أن تطبيق البنوك تبديل العملة بتبديل منافسة للسوق الموازية يؤدي إلى تشجيع المغتربين على تحويل مدخراتهم عن طريق القنوات المالية الرسمية يمكن الدولة من الحصول على موارد إضافية من العملة الصعبة.

3-1- آليات دعم الاحتياطات الدولية للجزائر على المدى البعيد:

على الرغم من ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي من 3.3 % عام 2014 إلى 3.5 عام 2015 ورغم ارتفاعه في كل من الولايات المتحدة ومنطقة الأورو ظل النمو في كل من الأسواق الصاعدة والصين وروسيا ولم يؤدي إلى تحسن في ارتفاع أسعار النفط مما يوجب العمل على تحديد آليات على المدى البعيد تساهم في الرفع من الاحتياطات النقدية الأجنبية.

- تسعير النفط:

يعتبر الدولار عملة تجارة النفط العالمية التي استقرت عليها طوال عقود وإبان فترة تقلبات أسعار الدولار، وفي فترة قوة منظمة أوبك في السبعينات جرى البحث عن عملة بديلة تحل محل الدولار أو بسلة من العملات الأجنبية إلا أن المشروع لم

يطبق، واستمرت الدول المنتجة تسعر وتسوي مدفوعاتها بالدولار بسبب اتساع قاعدته في المعاملات الدولية وتوفره بكميات كبيرة.¹⁸

وقد كان النفط منذ اكتشافه يسعر وتسوي مدفوعاته بالدولار، وهذا باعتبار أن هذه التجارة والصناعة في النفط قد ظهرت في الولايات المتحدة ومن قبل شركات أمريكية تسيطر سيطرة مطلقة على إنتاج النفط الخام وتسعيه مما مكنها من تخفيض الأسعار المرة تلو الأخرى لتزويد الاقتصاديات الغربية بالنفط الرخيص مكملًا ومساندا لمشروع مارشال الأمريكي لإعادة بناء اقتصادات أوروبا واليابان. وقد أثار ضعف الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار النفط إلى أن تتجه الدول المصدرة للنفط إلى الابتعاد عن تسعير النفط بالعملة الأمريكية، إضافة إلى اتفاق بعض التجمعات الدولية على انجاز تعاملاتها التجارية البينية بالعملة المحلية، كما أدت الأزمة المالية العالمية بالدول إلى التفكير في إصلاح الاقتصاد العالمي والأسواق وفي امكانية فقدان الدولار لموقعه كعملة رئيسية في احتياطات البنوك المركزية العالمية. ومن ثم وجب العمل على إيجاد آلية مناسبة لتسعير النفط على المدى البعيد بعملة غير الدولار، أو الأورو، أو أي عملة دولية، أو يتم استخدام سلة من العملات، أو أي وحدة خاصة تنوب عن الدولار الأمريكي قصد إعطاء نوع من المرونة لسعر برميل النفط، ومن ثم للاحتياطات الأجنبية للاحتفاظ بالقيمة الحقيقية لها، إضافة إلى تقليل الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم في البلدان المتقدمة يضمن وجود ما يلي:²¹ عائد مجزٍ لثروة وطنية ناضبة، إيرادات مالية مستقرة، استمرار الطلب المستقبلي على النفط، الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المنتجة والمستهلكة، وجود النفط كأحد مصادر الطاقة اللازمة لتلبية الطلب المتزايد عليه في المستقبل.

- صندوق ضبط الواردات:

يعتبر استخدام صناديق الاحتياط لتغطية العجز في الميزانيات لفترة من الزمن ملائما بالنسبة إلى الدول المصدرة التي كونت احتياطات ملائمة من الارتفاعات السابقة في الأسعار -مثل النرويج التي استطاعت أن تبني اقتصادها بزيادة وزن صندوقها و تقليل مساهمة النفط في تجارتها الخارجية -خصوصا عند تثبيت أسعار الصرف، ولكن إذا استمر الانخفاض في أسعار النفط سيؤدي إلى نفاذ الاحتياطات ويكون من الصعب التكفل بالعجز في الميزانية العامة مع تثبيت أسعار الصرف، فالتخاذ إجراءات مناسبة على المدى البعيد من الممكن أن يدفع بالاقتصاد إلى تسخير كافة موارده لتغيير هيكله وانسجابه مع الصدمات الممكن حدوثها مستقبلاً.

لقد ظهرت خلال الفترة 2009 / 2010 اهتمام يتعلق بالصناديق السيادية حقيقة فائض بالعملة الصعبة بأكثر من 180 مليار دولار سيولة، يمكن توظيفه عن طريق صندوق سيادي، ويمكن تحويل صندوق ضبط الإيرادات إلى صندوق سيادي خارجي حيث يمول هذا الصندوق من الفارق بين السعر الحقيقي لبرميل النفط والسعر المقدر في موازنات السنوات الماضية، فضلا عن الاستفادة من الاحتياطي يتوفر على 5 آلاف مليار دينار تعادل أزيد من 50 مليار دولار، بالموازاة مع صناديق سيادية داخلية على غرار الصندوق الوطني للاستثمار بمبلغ 30 مليار دينار، ومن ثم يتطلب العمل على ما يلي:

- تسيير موارد صندوق ضبط الواردات من خلال الاستثمار في عدة نشاطات عبر العالم وذلك بنسب على أساس مبادئ محددة، منها تفادي استثمار أموال الصندوق في شركات غامضة، وأن يصب ذلك في صالح الأجيال القادمة؛
- الحرص على تنمية قيمتها باستثمارها في قطاعات لها مردود، حتى تكون للأجيال بعد انخفاض العائد من الموارد الناضبة مصادر متنوعة من النقد الاجنبي تفي بتلبية حاجاتهم الاساسية؛
- تكوين وإعداد الموارد البشرية المطلوبة من خلال امتلاك تقنيات تسيير هذه الصناديق، والاستعانة بنماذج ناجحة على المستوى العالمي وهو ليس بالصعب بالنظر لنجاح أمثلة في العالم، حيث يتم اللجوء إلى هذه التقنية ذات الطابع المالي والمصرفي في العالم، وتقدر موارد الصناديق السيادية بـ 3 آلاف مليار دولار منها 1500 مليار تعود للصين وحدها، ويمكن أن تدار بسياسة مؤمنة من خلال تنوع فروع وقطاعات الاستثمار تكون غير معرضة للخطر، ويمكن البدء بتأسيس صندوق رأسماله قليل لغرض امتلاك رصيد من التجربة والمؤهلات.

- تشجيع مساهمة التحويلات الأجنبية الجزائرية:

تعتبر التحويلات المالية مصدرا مكملًا من مصادر التمويل الخارجي إذا تم توفيره وأدير بواسطة سياسات مناسبة أن يكون عاملا نافعا بالنسبة إلى الجزائر في مواجهة خطر الصدمات الخارجية خاصة في حالة ظل انخفاض مداخيل البلد من المحروقات، ويستلزم تسخير التحويلات من أجل زيادة القدرات الإنتاجية مع التسليم بأنها موارد تخص القطاع الخاص.

لقد ظلت آليات التعامل مع المهاجرين عاجزة عن تقديم التصورات والمقترحات للدولة بالمعالجات الملائمة لإشكاليات المهاجرين المختلفة، خصوصا وأن الحجم الراهن للتحويلات يؤكد وجود طاقات استثمارية هامة غير مشغلة بالفعل، كما يمكن أن يلعبوا دوراً حاسماً في التنمية بشرط خلق المناخ المناسب تتمثل أبرزها فيما يلي:

- ضرورة استحداث قنوات رسمية للاستفادة من تحويلات العملة الأجنبية خاصة المهاجرين والتي يقدرها البنك المركزي بنحو 4 مليارات دولار؛
- صياغة استراتيجية وطنية متكاملة للتعاطي مع قضايا المهاجرين ومشاكل قطاع الهجرة، والبدء ببناء شراكة كاملة بين الدولة وقطاع المهاجرين من أجل بلورة السياسات، والتوجهات المستقبلية، وتوحيد الرؤى، والآليات، وضمان تكامل الجهود الرسمية التي تستهدف الارتقاء بمشاركة هذا القطاع في مسيرة التنمية؛
- تهيئة الفرص اللازمة لتوسيع مشاركة المهاجرين في عملية التنمية والاستثمار داخل الوطن، ووضع منظومة قائمة بين الوطن والمهاجرين، بما يعزز ارتباطهم بالوطن وما يعمل فيه من تطورات هامة في شتى مجالات التنمية من جهة، وما يعزز مصالح المغتربين من جهة أخرى؛
- تقييم المتغيرات والمستحدثات في أوضاع المغتربين في الخارج وأساليب ووسائل التعامل معها؛
- اتخاذ سلسلة من الإجراءات تهدف إلى إيجاد المناخ الملائم لاستقطاب استثمارات المهاجرين، بالإضافة إلى إدخال تعديلات جوهرية على بعض القوانين والتشريعات التي كانت تعتبر من العوامل المعيقة لتدفق استثمارات المهاجرين وتحويلاتهم، بالإضافة إلى الترويج لهذه الامتيازات في أوساطهم.

- تنوع هياكل الاقتصاد الجزائري:

إن الانخفاض في أسعار النفط من شأنه أن يشكل قوة دافعة لتكثيف جهود الإصلاح الهيكلي لدعم فرص النمو والعمل في ظل ضعف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية، فالوفرة في الاحتياطات النقدية الأجنبية سيسمح بتجنب تخفيضات حادة في الانفاق الحكومي في الأجل القريب، ولكن يتعين التعامل بجدية مع الأوضاع الحالية لغرض تجنب انخفاض دائم إلى حد كبير بتعديل خططها لضبط الميزانية العامة على المدى المتوسط وضمان تحقيق العدالة بين الأجيال.

ينبغي أن يكون تنوع الاقتصاد داعماً لزيادة الوزن النسبي للصادرات خارج المحروقات وضبط أوضاع المالية العامة حتى يتمكن القطاع العام والخاص من الاعتماد على محركات أساسية للاقتصاد والانفاق الحكومي، بحيث توجه للاستثمار في القطاعات المنتجة، بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الربح في المشاريع البنية التحتية غير القادرة على الإنتاج من الناحية الاقتصادية، فينبغي تنويع اقتصادها من خلال إعادة بعث القطاع الصناعي والفلاحي من خلال ما يلي:

- تغيير نموذج المبادلات نحو شركات صناعية محلية موجهة للإنتاج والتصدير، كما أن على الدولة دعم الصناعة والزراعة منسجمة مع سياسات التقشف في حين سترتفع الضرائب لمواجهة النفقات؛
- إن استيراد المواد الأولية في سبيل الإبقاء على الآلة الإنتاجية أمام الطلب المتزايد الكبير بفعل التزايد السكاني وقلت الاستثمارات ضروري من أجل توفير مختلف المنتجات، كما أن الإجراءات الرديئة للواردات أو للحد منها دون دراسة علمية من شأنها إضعاف الاقتصاد الوطني؛
- إعداد دراسات لتحديد نوع وحجم الطلب المحلي على جميع السلع، وإيجاد آلية مناسبة لتوفير القدرة الشرائية وتخفيض أسعار السلع المنتجة محليا وإعادة هيكلة الصناعة الجزائرية، بحيث توجد مؤسسات ضخمة في كل صناعة وتقوم هذه المؤسسات بعمليات البحوث والتطوير والتسويق والتعرف على احتياجات المستهلكين في الداخل والخارج؛
- زيادة الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية إذ أن قيمة الواردات الجزائرية سترتفع، مما يرشح قيمتها إلى الزيادة على المدى المتوسط، وأن الحفاظ على استقرار الأسعار في السوق الجزائرية يتطلب تطبيق سياسة حكومية تهدف إلى ترشيد ودعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك.

- زيادة التعاملات البنينة العربية

مازالت التجارة العربية البنينة تعاني الضعف رغم إبرام الدول العربية اتفاقيات للتجارة الحرة وتيسير التبادل، حيث لم تتعد 10% في حين تصل هذه النسبة بين دول الاتحاد الأوروبي إلى 70%، كما أن التجارة العربية من السلع غير النفطية بالنسبة للتجارة

العالمية تبلغ 1% فقط، في وقت توجد مبادلات تجارية متزايدة مع بقية دول العالم الأخرى مما يفرض علينا القيام بالتعاملات البنينة العربية لتقليل الاعتماد على الاحتياطات النقدية الأجنبية، وتدليل جميع الصعوبات التي تقف أمام المبادلات التجارية، وأنه على الرغم من أنها شهدت نموا كبيرا في ظل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أنه يتحتم تدليل العديد من المعوقات التي تواجه التطبيق الفعلي لتنمية المبادلات التجارية البنينة من خلال ما يلي:

- عدم المبالغة في طلب الاستثناءات التي شملت كافة أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية والرسوم والضرائب المشابهة، وعدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية؛
- توفر الشفافية والمعلومات حول التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وعدم التمييز في المعاملة الضريبية، مع منع القيود غير الجمركية مثل القيود الإدارية والنقدية والكمية، كقيام بعض الدول بفرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعي؛
- توفير وسائل النقل البحري والبري والجوي، وزيادة الاستثمارات العربية البنينة وضرورة تمتعها بالحماية القانونية والتشجيع اللازمين، حيث تتجه 25% فقط من التدفقات المالية العربية الخارجية إلى دول المنطقة، إضافة إلى تشابه الهياكل الإنتاجية العربية، وهو ما يساهم في انخفاض حجم التجارة البنينة العربية.
- ويرى خبراء أنه من المهم أن تتبنى الدول العربية استراتيجية اقتصادية تقوم على تحديد القطاعات التي تتمتع فيها كل دولة بمميزات تنافسية، إضافة إلى تطبيق الكثير من الاتفاقيات العربية السابقة في مجال إلغاء الجمارك وتحرير التجارة والسوق المشتركة، إلى جانب استكمال البنية التحتية في جميع المجالات.

2- اختبار فرضيات الدراسة:

سيتم اختبار فرضيات الدراسة بناءً على ما يلي:

- قبول الفرضية الأولى حيث تبين من خلال الجدول رقم 3 في الملحق الاحصائي أن تحقيق الميزان التجاري لانخفاض متواصل في فائضه من 20.73 مليار دولار عام 2012 إلى 0.16 مليار دولار عام 2015 بنسبة انخفاض بلغت 99.22% مقارنة بعام 2012، أدى ذلك إلى اتخاذ الجزائر لآليات لتجنب الانخفاض المستمر في لاحتياطات الدولية بحيث تم اتخاذ إجراءات على مستوى الميزان التجاري لأجل دعم الصادرات وتقليل قيمة الواردات.
- قبول الفرضية الفرعية الأولى حيث أن انخفاض قيمة الصادرات النفطية التي تشكل أكثر من 98% من قيمة الصادرات الكلية تم اتخاذ الجزائر عدة استراتيجيات تعمل على الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات وإن كانت بنسب متدنية؛
- قبول الفرضية الفرعية الثانية مستوى العالمي إلى اتخاذ إجراءات لتقليص قيمة الاستيراد وهذا ما يظهر من خلال الجدول رقم 3 حيث انخفضت قيمة الاستيراد من 59.67 عام 2014 إلى 29.18 مليار دولار عام 2015 بنسبة انخفاض بلغت 51.10% مقارنة بعام 2014، حيث أدى الانخفاض المتواصل في أسعار المحروقات إلى تخفيض الاستيراد من جل السلع الاستهلاكية التي تمتص جزء هام من الاحتياطات الدولية.
- قبول الفرضية الرئيسية الثانية فتحقيق انخفاض أو ارتفاع في الحساب المالي لميزان المدفوعات في ظل انخفاض أسعار البترول لم يؤدي إلى اتخاذ آليات لدعم الاحتياطات الدولية للجزائر وهذا راجع إلى كون أن التأثير الكبير الذي يحدثه الميزان التجاري على رصيد ميزان المدفوعات هو الكفيل والمحفز لاتخاذ آليات لدعم الاحتياطات الدولية.
- الفرضية الفرعية الأولى: قبول الفرضية الفرعية الأولى حيث تبين من خلال الجدول رقم 3 في الملحق استمرار انخفاض رصيد حساب الدخل رغم تبني الدولة لحزمة من الآليات لدعم الاحتياطات الدولية خلال الفترة الأخيرة.
- الفرضية الفرعية الثانية: قبول الفرضية الفرعية الثانية حيث تبين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة بين مستوى المديونية الخارجية وتطبيق آليات للحفاظ على مستوى مقبول من الاحتياطات الدولية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: عدم قبول الفرضية الفرعية الثالثة حيث تبين أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في انخفاض مستمر من 2.33 مليار دولار عام 2008 إلى 0.76 مليار دولار عام 2015 بنسبة انخفاض وصلت إلى 32.61% مقارنة بعام 2008، وهو ما يبين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة بين زيادة أو انخفاض الاستثمارات الأجنبية وبين اتخاذ آليات للحفاظ على مستوى مقبول من الاحتياطات الدولية للجزائر.

ثالثاً- النتائج والتوصيات:

- من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج كالاتي:
- على الرغم من تحقيق الجزائر لمستويات عالية من الاحتياطات الدولية بفعل ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة تظل الدولة شديدة التأثر بالصدمات الخارجية؛
 - م يؤدي تحسن الوضع الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة إلى اتباع أسلوب اقتصادي يجنب البلد التآكل السريع في احتياطياتها الدولية؛
 - رغم قيام الدولة بإنشاء صندوق ضبط الواردات لغرض التحوط من الأزمات المالية يظل الصندوق عاجزاً عن تقديم بديل مناسب لدعم الاحتياطات الدولية للجزائر؛
 - يظل تحقيق مستويات عالية من الاحتياطات الدولية للجزائر باتباع أسلوب اقتصادي يعتمد على تنويع الصادرات لغرض خفض المخاطرة بتصدير سلعة وحيدة شديدة التأثر بأوضاع السوق العالمية للنفط.
- بناءً على ما سبق يمكن تقديم جملة من التوصيات كالاتي:
- ترشيد النفقات العمومية سيما على مستوى ميزانية التسيير وترشيد الواردات وتعزيز مراقبة عمليات تمويل التجارة الخارجية.
 - قطاع الطاقة مكلف بترقية ترشيد الاستهلاك الداخلي للطاقة وتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة وتكثيف البحث واستغلال المحروقات بما في ذلك غير التقليدية؛
 - ضرورة توجيه جهود السياسات التقشفية إلى خفض الإنفاق الجاري وتوجيه الدعم إلى مستحقه ومراقبة مسار الخطط التقشفية في مدى ما حققته لخفض أعباء الدولة وعدم الاضرار بمعدل النمو مع مراعاة الاصلاحات الهيكلية، إضافة إلى النظر في الإعفاءات الضريبية المقدمة وتعزيز الإيرادات الضريبية من القطاعات الأخرى غير النفطية كما يمكن الاهتمام بما يلي:
 - تعويض خسائر تراجع الطلب الأمريكي على نفط الجزائر من خلال الاهتمام بزيادة صادرات النفط إلى دول أخرى.
 - العمل على استثمار جزئى من الاحتياطات النقدية الأجنبية في مشاريع ذات مردودية عالية ومخاطر قليلة، كذا الاستثمار الفعلي لصندوق ضبط الإيرادات.
 - العمل على تغيير الهيكل الاقتصادي على المدى البعيد مع إعطاء وزن للصادرات غير النفطية، ومحاربة كافة أشكال تهريب العملة إلى الخارج، مع الحفاظ على استقرار قيمة العملة أمام أهم العملات الرئيسية للمحافظة على أنسب التدفقات المالية من الخارج مع إعطاء أهمية للأسواق المالية.
 - الاستثمار في الموارد البشرية، وتطوير مجالات التسيير، بالإضافة إلى تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل القطاعات المنتجة، وكذا تجاوز العجز المسجل في هذا المجال قصد تقليل قيمة الواردات من الدول المتقدمة.
 - توسيع الاقتصاد المنتج إلى جانب التخفيف من تكاليف التحويلات الاجتماعية، وتحديد الفئات المعنية باليات الدعم بالنظر إلى خصائص ترتبط بضعف قدرتها الشرائية.
 - استخدام المتاح من الاحتياطات لتجنب الإنفاق الحاد، وتخفيف الأثر على النمو غير النفطي، وينبغي أن تضع الجزائر خططا لضبط أوضاع المالية العامة بحيث تبطئ معدل نمو الانفاق الجاري، وتحديد أولويات الانفاق الرأسمالي وزيادة الإيرادات غير النفطية.

خلاصة:

بالرغم من أهمية تسيير الاحتياطات الدولية للجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط على المستوى العالمي فإن الجزائر مازالت غير قادرة على وضع استراتيجية ذات فعالية في مختلف القطاعات لتجنب انخفاض مخزونها من الاحتياطات النقدية الدولية، رغم سعيها المتواصل إلى بناء اقتصاد متكامل قادر على مواجهة مختلف الأزمات الدولية، وقد بينت الدراسة وجود عراقيل اقتصادية عدة يجعل من الصعب في

الظروف الراهنة وضع آليات ذات فعالية لصدر الانخفاض المستمر للاحتياطيات الدولية، و يبقى العمل على وضع مسكنات ألم تظهر في اتخاذ إجراءات على المستوى التجاري و المالي للدولة قصد تقليل قدر الإمكان الأثر المباشر لانخفاض أسعار النفط .

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1): تطور احتياطيات النقد الأجنبي مع أسعار النفط وتغير قيمة الدولار أمام الأورو

السنوات	احتياطيات النقد الأجنبي مليار دولار أمريكي	أسعار النفط دولاً أمريكي/برميل	الدينار/الدولار الأمريكي	قيمة الأورو مقابل الدولار الأمريكي
2007	110.18	74.95	69.36	1.371
2008	143.2	98.9	64.56	1.472
2009	148.91	62.25	72.64	1.393
2010	162.22	80.15	74.40	1.326
2011	182.22	112.9	72.85	1.393
2012	191.29	111.04	77.55	1.285
2013	189.75	109.55	79.38	1.328
2014	178	100.2	80.85	1.329
السداسي الأول 2015	160	58.2	99.01	1.116

Source :- Banque d'Algérie, Rapport 2010.2011, 2015.

الجدول (2): أسعار نفط برنت خلال الفترة 2008-2015 دولار للبرميل

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الشهر	جويلية	ديسمبر	فيفري	أوت	جانفي
اسعار النفط برنت	140	41.58	43.24	72.5	76.37
الشهر	جوان	فيفري	ديسمبر	جانفي	فيفري
اسعار النفط برنت	116.46	103.11	108.81	62.16	48.42
السنة	2013	2014	2015	2016	
الشهر	فيفري	ديسمبر	جانفي	ديسمبر	جانفي
اسعار النفط برنت	116.46	103.11	108.81	62.16	48.42

Source: - Independent Statistics and analysis, U.S Energy Information Administration, Washington, www.eia.gov.02/03/2016

-Index mundi. www.indexmundi.com/fr/matieres-premieres/?marchandise=petrole-brut-brent&mois=120.LE 02/03/2016

الجدول (3): ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 2008-2014 مليار دولار أمريكي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان التجاري(1)	40.6	7.78	18.20	25.96	20.17	9.73	0.32	0.16
الصادرات	78.59	45.18	57.09	72.89	71.74	64.71	59.99	29.99
المحروقات	77.19	44.41	56.12	71.66	70.58	63.66	58.36	29.18
باقي الصادرات	1.4	0.77	0.97	1.23	1.15	1.05	1.63	0.81
الواردات	37.99-	38.89	38.33	46.93	51.57	54.99	59.67	29.83
صافي دخل العوامل(2)	7.59-	8.69-	8.33-	8.81	7.13	7.00	8.16	2.44
دائن	3.49	2.99	3.57	3.75	3.96	3.78	3.55	1.77
مدين	11.08-	11.68	11.90	12.55	11.09	10.78	11.71	5.35
صافي حساب الدخل(3)	1.34-	1.31-	0.37-	2.04-	3.91	4.52	4.88	2.44
دائن	5.13	4.74	4.60	4.45	3.92	3.55	3.17	1.58
مدين	6.47-	6.05--	4.96-	6.49-	7.83	8.07	8.05	4.02
صافي التحويلات(4)	2.78	2.63	2.65	3.17	3.17	2.79	3.28	1.64
الرصيد الجاري الخارجي	34.45	0.41	12.16	17.77	12.30	1.00	9.44-	4.72-

0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	ح/ رأس المال
0.76	1.53	1.96	1.52	2.04	3.47	2.54	2033	استثمارات مباشرة
0.25	0.52	0.38-	0.62-	1.08-	0.44	1.30	0.43-	رؤوس الأموال الصافية
2.97	5.95	4.29	0.25	0.07	0.55	2.19	0.84	السحب
0.75	1.51	2.44-	1.14-	1.41	0.49-	0.39-	0.64	حساب قروض قصيرة السهو والخطأ
2.94-	5.88-	0.13	12.05	20.14	15.58	3.86	36.99	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: بنك الجزائر، -النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 32: ديسمبر 2015، رقم 26: جوان 2014، رقم 10 جوان 2010

المراجع والهوامش المعتمدة:

- ¹ - سامويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، 2006، ص 81.
- ² - صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، سنة 2009.
- ³ - عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، دار القبيس، الجزائر، 2011، ص 74.
- ⁴ - نبيل حشاد، الاحتياطات الدولية وانعكاساتها على سياسة سعر الصرف والتصنيف الائتماني السيادي لمصر، الجمعية المصرية للبحوث الاقتصادية، 11 مارس 2013.
- ⁵ - M S Mohanty, Philip Turner, Foreign exchange reserve accumulation in emerging markets: what are the domestic implication? Rapport trimestriel BRI, Septembre 2006, www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt0609fre_f.pdf ,12/08/2015.
- ⁶ - Edouard vidon : L'accumulation de réserves de change est-elle un indicateur d'enrichissement d'une nation ? Bulletin de la Banque de France N°161, Mai2007 ://www.banque-france.fr/.../bdf_bm_161_etu_2.pd ,15/08/2015.
- ⁷ - زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا - العدد السابع.
- ⁸ - Por Ramon Moreno, The role of foreign reserves and alternative foreign resources during the crisis, papers and proceedings—the role of foreign reserves, flar-direccion de studios economicos, mars 2011, https://www.researchgate.net/.../265143360_The_role_of_foreign.08/03/2016.
- ⁹ - جميل طاهر وعبد الفتاح دندي: التطورات في أسعار صرف اليورو وانعكاساتها على تسعير النفط وعلى اقتصادات الأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 109 ربيع 2004، ص 118.
- ¹⁰ - عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 125، ربيع 2008، ص 18-19.
- ¹¹ - عبد الفتاح دندي، نفس المرجع، ص 25-26.
- ¹² - سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008-2010، مجلة الباحث - العدد 09/2011، ص 213.
- ¹³ - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في ظل تراجع الطلب، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، صندوق النقد الدولي، يناير 2015 نص 02. www.imf.org. 09/09/2015.
- ¹⁴ - خالد بن راشد الخاطر، لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحديات أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، أوت 2015.
- ¹⁵ - Shale oil: In a bind - The Economist. www.economist.com/.../21635505-will-falling-oil-price,22/09/2015.
- ¹⁶ - محمد أميني، استمرار أزمة "اليورو" يقلص فرص التدفقات الاستثمارية إلى الجزائر، 22/09/2015، www.elraed.com/.../2776.
- ¹⁷ - حافظ غانم، على شفى تجنب الخيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس، مركز بروكنجز الدوحة عام 2013، ص 14.
- ¹⁸ - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، القاهرة 2006، ص 26.